المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: النظام الفيدرالي في العراق (واقع وطموح)
اسم الكاتب: د. ماجد عيال وهيب، د. علي حسين جلود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1976
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 03:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظام الفيدرالي في العراق (واقع وطموح)

الدكتور

الدكتور

علي حسين جلود(*) ماجد

عيال وهيب(**)

مستخلص:

هذا البحث عنوانه" النظام الفيدرالي في العراق واقع وطموح" تناول مفهوم الفيدرالية، ونبذة تاريخية عن ملامح الحكم الفيدرالي وما هي وجهة نظر القانون حوله والدوافع لتطبيقه وهل الفيدرالية وحدة ام تقسيم!، وما موقف القوى السياسية من الفيدرالية! مع طرح سؤال مهم : هل الفيدرالية مناسبة لوضع العراق الراهن؟ ثم الخاتمة.

وبعد بيان مفهوم الفيدرالية وتوضيحها لقارئ ليكون على بينة منها طرحنا النظام المناسب لوضع العراق الحالي وهو نظام الحكم اللامركزي ونعني به زيادة الصلاحيات المخصصة للحكومات المحلية بحيث يكون نظام الحكم أقرب الى النظام الفيدرالي لسعة الصلاحيات الممنوحة من قبل حكومة المركز ومن الممكن ان تتطور اللامركزية لتصبح نظاما فيدراليا في المستقبل بحسب ما يتناسب مع وضع العراق المستقبلي بعد ان يترسخ مفهوم الفيدرالية ويتضح في أذهان الشعب ليكون مقبولا لدى عامة الشعب او غالبيته.

(*) جامعة ذي قار
(**) جامعة ذي قار

المقدمة:

ان حضارة وادي الرافدين تفردت باول ظهور لنظام دولة المدينة على انه اول شكل من اشكال الحكم في التاريخ البشري[1].

وقد تميزت الحضارة السومرية منذ نشوئها في عصر فجر السلالات بالعلاقة مع خصائصها السياسية بظهورها على اساس عدة دول مدنية مستقلة لكل منها حدودها واسوارها واسرتها الحاكمة والهها الحامي ونظمها وقوانينها[2].

والفيدرالية دولة تنشأ من اتحاد دول صغيرة او ضعيفة، لتصبح هناك دولة متحدة فيدراليا، بحيث ان كل دولة في الاتحاد تتنازل عن سيادتها الخارجية، وبعض اوجه السيادة الداخلية لصالح الدولة الاتحادية، مع بقاء كل دولة محتفظة باستقلالها الداخلي، دستورا وحكومة.

والغاية من الفيدرالية هو تأسيس دولة كبيرة قوية، ذاتعرى وثيقة لا انفصام لها غرضها الدفاع عن كيان الدول الداخلة في الاتحاد وانطلاقا من رؤى الاكاديميين العراقيين في بناء العراق الجديد، قمنا بكتابة هذا البحث المعنون "النظام الفيدرالي في العراق واقع وطموح" وقسمناه على العناوين الاتية: مفهوم الفيدرالية، ملامح الحكم الفيدرالي–نبذة تاريخية، الفيدرالية من وجهة نظر القانون، الدوافع لتطبيق الفيدرالية، الفيدرالية وحدة لا تقسيم، موقف القوى السياسية من الفيدرالية، الية النظام الفيدرالي المناسب للعراق، الخاتمة.

أملا منا في وضع رؤية صحيحة وأساس مفهوم لتطبيق النظام الفيدرالي في العراق الجديد والسعي الى انضاجه خدمة للعراق الموحد.

---

[1] ينظر: مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، الوجيز في تاريخ حضارة وادي الرافدين، طه باقر: ٣٢٥/١.

[2] ينظر: حضارة وادي الرافدين، د. عبد الوهاب حميد رشيد: ١٠٣.

مفهوم الفيدرالية

تعني الفيدرالية بصورة عامة نشوء دولة الفيدرالية من اتحاد دولتين ا اكثر بحيث تنزل كل من الدول الداخلة في الاتحاد الفيدرالي عن (بعض) جوانب سيادتها الداخلية و(كل) سيادتها الخارجية لصالح الكيان الاتحادي (الفيدرالي)، ولذا عدت السلطة في الانظمة الفيدرالية مقسمة بين دول او اقاليم الاتحاد، في حين انها موزعة بين الاقاليم او الوحدات الادارية في الانظمة اللامركزية، اذ ان الدولة اللامركزية دولة واحدة لكنها مؤسسة تأسيس) ديمقراطيا بحيث تتوزع السلطة بين المركز والاقليم او الوحدات الادارية، في حين نجد في الاتحاد الفيدرالي او الدول الاتحادية الفيدرالية عدد) من الدول اتحدت على اساس من الفيدرالية .

وفي المعجم السياسي عرفت الفيدرالية بانها دولة توحد فيها حكومة مركزية ومجموعة حكومات اقليمية، حيث ان كلا من هذين المستويين من الحكم مستقل في مجاله عادة على وفق دستور مكتوب يحميه ويورد هذا الدستور اختصاصات مستويي الحكم ويضع عادة ترتيبات لتخصيص الصلاحيات المتبقية وتنسيق تداخل الاختصاصات، فضلا عن منح المسؤولية القضائي الى محكمة دستورية او مؤسسة اخرى لاتخاذ قرارات ملزمة، حيث تنشأ الصراعات المتعلقة بتفسير التحديد الدستوري للصلاحيات.

ان المجلس التشريعي الوطني في الدولة الاتحادية يضم عادة مجلسا ثانيا تمثل فيه على نحو مباشر وعلى نحو متساو غالبا، الاقاليم المكونة منها

---

[3] ينظر:اللامركزية وال يدرالية، نبيل عبد الرحمن حياوي، ٥١.

الدولة الاتحادية، وتسمى الاقاليم كانتونات او جمهوريات او ولايات...الخ ولكل من مستويي الحكم صلاحيات فرض الضرائب وصلاحيات فرض القانون.

وقد تختلف درجة او اسلوب النزعة الاتحادية اختلافا كبيرا بين الدول الاتحادية، وتعد سويسرا والولايات المتحدة–عادة– اقطارا تتمثل فيها النزعة الاتحادية على النحو الاكثر قوة، واستراليا والبرازيل، وكندا والمانيا والهند امثلة اخرى مهمة للدولة الاتحادية وتمتلك بعض الدول دساتير اتحادية لكنها لاسباب مختلفة مثل" الدور السياسي الغالب لحزب عقائدي الاساس كما في الاتحاد السوفياتي" لا يمكن ان تعد دولا اتحادية في التطبيق.

يتطور الشكل الاتحادي للدولة لعدة اسباب منها الحاجة الى دمج مجتمعات عرقية او لغوية او دينية او تجمعات اخرى يمكن تحديدها اقليميا "الهند وسويسرا على سبيل المثال" او تجنب تعميم مفرط للقوة السياسية (المانيا الاتحادية) على سبيل المثال .

ملامح الحكم الفيدرالي– نبذة تاريخية

ان النظام الفيدرالي الحديث الذي يتطلع اليه العراق الجديد، والمعمول به في دول كثيرة غربية وشرقية متقدمة، والذي أثبت نجاحه في بلدان كسويسرا، وكندا، والهند والولايات المتحدة الامريكية، والامارات العربية حتى المانيا ذات العرق الواحد والدين الواحد وايطاليا وكذلك لم يكن بعيدا عن التجربة الاسلامية في الحكم، فقد عرف المسلمون نظام الولايات الذي كان يمنح في ظله الوالي صلاحيات واسعة ومستقلة عن المركز كما كان معمولا به في ظل الدولة العربية الاسلامية لاسيما عندما توسعت واصبحت مترامية الاطراف، واصبحت ادارة تلك الاقاليم البعيدة تشكل عبئا على المركز على الاصعدة كافة خاصة بعد حركة الفتوحات الاسلامية وتوسع رقعة الدولة.

---

[4] المعجم السياسي الحديث، احمد عطية الله السعيد.

ان ما تقدم برز بشكل واضح في الخلافة الراشدية والدولة الاموية والعباسية وكلنا يعلم ان البصرة والكوفة كان يطلق عليهما (العراقين) وفي ذلك دلالة على استقلالية هذين المصرين وان في اطار عنوانهما العراقي الموحد.

وفي العصر الحديث كان العراق-كما هو معروف- جزءا من المنطقة العربية الخاضعة للدولة العثمانية والتي هي الاخرى كانت واسعة الانتشار وامتد حكمها الى اراض واسعة مترامية الاطراف في القارات الثلاث: اوروبا واسيا وافريقيا مما زاد من اعباء الحكم على السلطات انذاك وعليه ظهرت حكومات محلية كانت تخضع رسميا للسلطان العثماني وتتمتع بصلاحيات شبه مستقلة، كما في المنطقة العربية في العراق وبلاد الشام ومصر والمغرب العربي الكبير.

وكان العراق مقسما الى ثلاث ولايات، هي بغداد، والموصل، والبصرة تتمتع بحكم ذاتي داخل اطار الدولة العثمانية العام وحين استقل العراق على اثر الحرب العالمية الاولى وخسارة الدولة العثمانية، وخضوعه الى الاحتلال البريطاني ومن ثم الانتداب ثم الحكم الوطني في العهد الملكي تغير تقسيم الولايات واصبح تقسيم الولاية على الوية ومحافظات.

الفيدرالية من وجهة نظر القانون

الفيدرالية كمسألة قانونية تقع في ضمن اختصاص القانون الدستوري فهو الذي يدرسها ويحدد اصولها ويرسم العلاقة بين سلطاتها المركزية (الاتحادية) وسلطات الاقاليم والولايات.

ان نظام الفيدرالية هو نظام استثنائي في نظام الدول ويلجأ اليه نظرا لوجود ظروف سياسية واجتماعية، وتعد اولايات المتحدة المثال الابرز والاقدم للنظام الفيدرالي.

ان دراسة التاريخ السياسي للولايات المتحدة هو الذي يكشف عن العلاقة الجدلية بين تركيز الاختصاص ما بين السلطة الاتحادية وسلطة

الاقاليم، فكلما قويت سلطة الاقاليم وتعددت اختصاصاتها ضعفت السلطة المرزية (الاتحادية) وقلت اختصاصاتها والعكس صحيح.

والاصل في كل الانظمة القانونية التي تحكم الدول ان هناك ثلاث سلطات فقط تشكل الحكومة كركن من اركان الدولة الثلاثة فضلا عن الشعب والاقليم، ولكن ما يحدث في النظام الفيدرالي ان هذه السلطات الثلاث بمجموعها تزدوج فتكون هناك سلطتان تشريعيتن الاولى: سلطة شريعية اتحادية تمثل شعب كل دولة وتكون الثانية: سلطة تشريعية خاصة بالاقاليم تمثل الشعب الخاص بالاقليم وتكون طريقة الاقتراع السري المباشر هي الطريقة التي يتشكل من خلالها المجلسان ويتولى دستور الدولة توزع الاختصاصات بينهما وكذلك الحال مع السلطة التنفيذية التي تتكون من مجلس وزراء ورئيس وزراء وهي السلطة التنفيذية الاتحادية، وهناك ايضا سلطة تنفيذية محلية او اقليمية والحالة نفسها مع السلطة القضائية.

غير انه ينبغي الاشارة الى ان السلطات الثلاث في الحكومتين المحلية، والاقليمية لا يحق لها تجاوز القوانين التي حدها المجلس التشريعي الاتحادي طبقا للدستور الاتحادي وهذا المجلس عندما يشرع قانونا يشرعه على اساس انه قاعدة عامة محددة تحكم الاقاليم كافة على حد سواء ولا ينبغي لهذا المجلس منح اقليم سلطة دون اقليم اخر[5].

دوافع تطبيق الفيدرالية

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة والعراقيون يحكمون بسلطة مركزة تدير شؤون المحافظات وتقرر مصائرها على نحو طالما غاب في ظله العدل ومورس من خلاله العدوان فمن يرى اليوم مدنا كالبصرة وميسان والناصرية والديوانية والسماوة وما تعانيه من فقر وتخلف واهمال سيدرك هذه الحقيقة.

---

[5] **ينظر: النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، د. رعد الجدة:٢٥.**

من هنا أسس العراقيون في العراق الجديد دستورا ضمنوه نظاما فيدراليا يترك امر اختياره الى سكان الاقاليم ان شاء طالب به وان لم يشأ فله ذلك.

وبخصوص مشروع اقليم الوسط والجنوب فهناك اكثر من عامل جوهري يبرر المطالبة به، فعدا الخصوصية الثقافية والاجتماعية لسكانه ظل هذا الاقليم يعاني من القهر والتهميش طوال عمر الدولة العراقية الحديثة، وهو اليوم احوج ما يكون الى الاحياء والنهوض سواء على مستوى البنية التحتية او على مستوى توفير الخدمات واقامة العمران، او على صعيد اشراك السكان في الحكم والادارة، وصنع القرار ناهيك عن حاجة ما يتمتع به من مقومات وثروات الى النهوض والتطور، فمن المعروف ان هذا الاقليم يحتوي ثروات عظيمة: نفطية وزراعية وأثرية وسياحية أهملت اهمالا كبيرا من لدن النظم المركزة السابقة كما تعرضت الى اضرار بليغة:

:. النفطية: نجد ان المصافي والانابيب ظلت خارج نطاق الاقليم على خلاف المقتضى الاقتصادي.

.. الزراعية: لن تهمل الزراعة في محافظات الوسط والجنوب فحسب بل منع فلاحو النجف وكربلاء والديوانية والسماوة من زراعة الرز، وهو من أفخر انواع الرز في العالم، وكان كل من يخالف ذلك القرار يعرض حقله للحرق ونفسه للاعدام.

. الاثار: ظلت الاثار لا تعني عند السلطة شيئ على الرغم من ان مدينة الناصرية وحدها تحوي اكثر من موقعا وهو ما يفوق عدد المواقع الموجودة في كل من الاردن والكويت والسعودية ، والكل يعلم ان البابا يوحنا بولص الثاني في منتصف التسعينات اراد ان يزور مدينة الناصرية وتحديدا " " التي تشرفت بمولد ابي الانبياء ابراهيم

[6] ينظر: يدرالية ومستقبل العراق، علي عبد الامير واخرون، ٨١، ٧٦، ٨٣، ١٩٤.

الخليل" عليه السلام" الا ان الزيارة لم تتم ولم نعلم الاسباب، ولو تمت الزيارة لتحولت " " الى مدينة مقدسة لدى العديد من اتباع الاديان.

. السياحة الدينية: لم تهمل السياحة الدينية في كربلاء والنجف والكوفة فحسب بل حوصرت عبر منع الزيارة الى العتبات المقدسة على مدى عقود وبشتى الطرق على الرغم من انها على الصعيد النفعي يمكن ان تدر على اهل المنطقة وعموم البلاد المليارات من الدولارات.

. السياحة في الاهوار: تعرضت الاهوار –كما هو معروف– الى التجفيف وهي من اندر الاماكن الطبيعية التي يمكن تطورها وتنميتها وبناء المرافق السياحية فيها وجعلها موقعا جاذبا لكثير من سواح العالم، الا انها جففت (في عام وعدت مناطق عسكرية، استقر فيها الجيش واعتبر كل شخص متعاون او يتكتم على الاحزاب المعارضة خائنا وخارجا عن القانون وبذلك استخدم النظام عملة تجفيف الاهوار بشكلها الواسع)[7].

مما تقدم يمكن ان ندعي ان غياب الادارة الاقليمية المحلية كان احد اهم اسباب ذلك الاهمال الكبير.

الفيدرالية وحدة لا تقسيم

ان مشروع الفيدرالية هو من المسائل التي تثير المخاوف عند البعض لانه ينظر اليه على انه مقدمة للانفصال، والانفصال عند هؤلاء معناه حرمانهم من خيرات الوسط والجنوب وليس المسألة تعني حرصهم على الوحدة الوطنية كما يبدو من ظاهر الامر. وتأسيسا على ذلك فان الفيدرالية ليست مدخلا للتقسيم، بل هي صيغة ادارية ومشروعا تنمويا وحضاريا، وقد اقرها الدستور بما

[7] هور الحمار، دراسة سوسيو-انثروبولوجية ميدانية من ١٩٩٢-٢٠٠٦م، عدي بجاي شبيب، ٨٥ رسالة مجاستير.

لا يتعارض مع الوحدة الترابية او الوطنية، فضلا عن ذلك فان هناك بعض النقاط تؤيد ما ندعيه نوردها كالاتي :

:. نصت الوثيقة الدستورية على وحدة العراق، وفي هذا ضمانة تشريعية تمنع تحول الفيدرالية الى حالة من الانفصال.

.. ان ثمة حقيقة اجتماعية هي ان سكان الجنوب والفرات الاوسط لهم امتدادات واسعة ومكثفة في بغداد فضلا عن امتداداتهم التي تصل كركوك والموصل وهذا الامر بطبيعته يشكل احدى الضمانات الطبيعية التي يمكن ان تحول دون التفكك.

. ان المركزية الدكتاتورية بممارستها الظالمة والتمييزية هي التي كانت تمثل الخطر الحقيقي على الوحدة، ولا خوف من فيدرالية تعيد للمواطن حريته وحقوقه وكرامته ويدفع عنه الظلم والتمييز.

. لو ان المعترضين على الفيدرالية بحجة الحرص على الوحدة كان لهم سجل مناهض للتمييز الذي كان سائدا في الماضي على مختلف المستويات ومثيرا للانقسام لهان الامر.

. ان الفيدرالية سوف تنهي كل المشاكل التي ولدتها الانظمة الجائرة وممارستها الطائفية، وان استمرار المنازعات والتطرف سيؤدي الى تقسيم العراق وعليه فالخطر يكمن في النظم المركزية لا في النظام الفيدرالي.

موقف القوى السياسية في العراق من الفيدرالية

يعد سقوط النظام البائد في العراق منعطفا تحول من خلاله العراق من النظام الدكتاتوري الى نظام ديمقراطي يقوم على اساس الاقتراع السري والنظام التعددي بعد ان كان النظام السابق ينتهج سياسة الحزب الواحد وفي خضم هذه الاحداث تعددت رؤية القوى السياسية للنظام الاتحادي الفيدرالي،

[8] انظر: من الهجرة الى الدولة، د. علي القريشي، ١٨٨-١٩٠.

فالقوى السياسية السنية التي كانت تحكم من خلال النظام المركزي تمسكت بالنظام المركزي رافضة مشروع الفيدرالية محتجة بان الفيدرالية بذرة لتقسيم وتمزيق البلد الواحد، وما تمسكهم هذا الا لكونهم اقلية والنظام المركزي يثبت وجودهم اذا ما طبق في العراق مجددا فضلا عن تخوفهم من ذهاب ثروات البلد في الوسط والجنوب الى اهلهما والشمال الى اهله الاكراد في حين ان تقسيم الثروات تساوى فيه الجميع بحكم الدستور ويكاد يتفق الاكراد مع الشيعة على عدم جدوى النظام المركزي ويجب تطبيق الفيدرالية بوصفها حقا يكلفه الدستور ايضا، وهناك فئة من الشيعة ترى ان يكون الحكم حكما لا مركزيا كبذرة اولى ومن ثم عند نمو هذه البذرة وازدهارها على كافة الصعد تطور الى نظام فيدرالي.

وحين احتجت الاحزاب الشيعية على ما ذهبت اليه الاحزاب السنية من رفضها للمشروع الفيدرالي بحجة التقسيم بالنظام الفيدرالي المطبق في شمال العراق لدى الاكراد وبخاصة التجربة من كونها لا تمثل تقسيما للبلد الواحد فضلا عن تشابه الظروف التي تعرض لها الشيعة على يد النظام البائد مع ما تعرض له الاكراد ايضا من خلال القهر والاضطهاد والظلم والحيف والتهميش رد قادة الاحزاب السنية على ذلك بقولهم:" ان الذي حصل للاكراد على مدى عشرات السنين يستحق النظر الى واقعهم ومستقبلهم بطريقة مختلفة تناقض الافكار في الوسط والجنوب، هذه ليست ازدواجية في النظرة الى الفيدرالية، وموافقتنا على فيدرالية كردستان ورفضنا لفيدرالية الوسط والجنوب سببها ان الاكراد تحملوا على مدى عشرات السنين كل هذا العناء ولابد لهم من التعويض، ربما تترك لهم الحرية في تقييم اوضاعهم الحالية ومستقبلهم وان يعطوا حصة من الميزانية العراقية ليعوضوا ما ضاع والعمل على استثمار وتطور وتنمية محافظاتهم، ولا ننسى ان الاكراد لديهم خصوصية فيما يتعلق بطباعهم ومناطقهم وثقافتهم وظروف حياتهم بالرغم من انهم جزء من الشعب العراقي .

[9] الاسبوعية (مجلة)، العدد١، كانون الاول ٢٠٠٧م، من حديث للدكتور طارق الهاشمي.

ومع ان السنة كانوا يرفضون فيدرالية الشمال جملة وتفصيلا الا انهم اقتنعوا بها مؤخرا لانهم رؤوها امرا واقعا يفرضه الواقع بشدة، ورب سائل يسأل ويقول: ان ما جرى للاكراد وعليهم بفعل النظام السابق جرى للشيعة في الوسط والجنوب، فلم لا تكون فيدرالية الوسط والجنوب امرا يفرضه الواقع ايضا، ولا سيما ان مقومات النظام الفيدرالي ودواعيه وموجباته متوافرة وهي ما يدعو الى ان يكون النظام الفيدرالي نظام الحكم في العراق ولو على الدى المستقبلي.

هل الفيدرالية مناسبة لوضع العراق الراهن؟

عرفنا مما تقدم ان الفيدرالية هي اتحاد مجموعة من الدول في دولة واحدة مع تنازل هذه الدول عن صلاحيتها وسيادتها وحدودها لصالح الحكومة المركز. ولما كان العراق دولة واحدة وغير مقسم ابتعد تطبيق الفيدرالية في الوقت الراهن فضلا عن ان الفيدرالية تؤدي الى تقسيم البلد في الوقت الراهن اذا ما طبقت، فهي في كل الاحوال بذرة التقسيم، والحقيقة ان اقليما يمتد من جنوب بغداد الى الفاو لهو دولة وهذه الدولة تحتاج الى امكانيات ادارية غير متوافرة حاليا، وتحتاج الى ميزانية ضخمة ايضا لرسم حدود الفيدرالية بأتم صورة بما تحتاجه من تمثيل دبلوماسي وما تتطلبه الدولة من قضايا رسمية. ولا ننسى ان في وسط العراق وجنوبه خلافات بين الاحزاب السياسية قد تهيمن على الساحة فتكون الفيدرالية معلعلة وغيرصحية وينمو التفكك واللااستقرار، وتشيع الفوضى في اقليم جنوبي بغداد اذا ما طبق.

واذا انتظمت كل محافظة في اقليم فهذا ايضا يحتاج الى كفاءات ادارية، اذ يصبح كل اقليم (محافظة) دولة وهذا يتطلب وزارات ودوائر بمختلف اختصاصها مما يرهق الاقليم وشتت ثروة البلد ويهدرها، عندئذ تكثر الاخطاء والهفوات عند اصحاب القرار ولا نغفل ان المحافظات اليوم تعيش تحت وطأة التخلف الاداري وهو المسبب الكبير في فشل الادارة فيها ومن ثم فشل كثير من المشاريع وغياب المشاريع التنموية الستراتيجية.

اننا نقول بأمانة ان الوضع الذي يحتاجه العراق حاليا هو اللامركزية القريبة من الفيدرالية، التي تتمتع فيها المحافظات بصلاحيات واسعة لاننا حديثو عهد بالديمقراطية والفيدرالية تتطلب نضجا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا فضلا عن ان اللامركزية بمرور الوقت تكشف لنا حاجة العراق للفيدرالية مستقبلا فاذا ما توافرت الخبرة الادارية واستقر الوضع الامني وتوافرت الميزانية اللازمة، ووعى المجتمع معنى الفيدرالية عندئذ يمكن ان نلجأ الى تشكيل اقليم كأن يكون كل اقليم من ثلاث محافظات وشيئا فشيئا يسير العراق نحو الاستقرار وتسير معه الفيدرالية فاذا ما نجحت هذه التجربة يمكن ان توحد هذه الاقاليم في اقليم واحد اذا ما أرتأى الشعب في هذه الاقاليم، وكل ذلك مرهون بما تقدمه اللامركزية اولا والفيدرالية التي تأتي بعدها ومن ثم الاقليم الموحد، فاللامركزية هي الحل الامثل والناجح والمناسب لما عليه العراق في الوقت الراهن وليس الفيدرالية.

الخاتمة:

فيما تقدم تبين لنا ان حضارة وادي الرافدين احرزت قصب السبق فيما بين الحضارات القديمة، فكانت رائدة بحق في المجالات كافة، الامر الذي يدعو الانسان العربي بعامة والعراقي بخاصة الى الاقتداء بها دون الاتكاء عليها، فله ان يؤسس وان يعمد الى ادارة شؤونه في الحياة ادارة تستند الى ماض رصين وتنطلق الى مستقبل مشرق ومن ذلك شكل النظام الذي يتخذه

الانسان لنفسه ولغيره، مادام الانسان خليفة الله سبحانه وتعالى في الارض والفيدرالية شكل من اشكال الانظمة والادارة توحد الدول لتجعلها قوية بعد ضعف ومتحدة بعد تقسيم شريطة ان تتعاون الاطراف كلها باتجاه هدف واحد هو المصلحة العامة للعراق. ومما يشد المواطن نحو الفيدرالية هو كفالة القانون لها وضمانة الدستور دون ان تكون الفيدرالية، حاجة كمالية او رغبة عابرة، بل هناك دوافع تدعو اليها واسباب معتبرة تلجئ الشعب الى التفكير فيها من ثم التصويت عليها وتطبيقها ولاسيما في اقليم الوسط والجنوب اسوة باقليم الشمال في شمالنا الحبيب، وهذا لا يعني ان النظام الفيدرالي يحظى بقبول كل الاطياف السياسية العراقية بل ان مواقفها تتباين قوة وضعفا وقبولا ورفضا، ويبقى الشعب هو من يقرر شؤونه بنفسه دون اكراه من احد او قسر، هذا ما يكفله القانون ويضمنه الدستور.

اما نحن فنقول: بما ان الفيدرالية وكما مر تعريفها هو اتحاد دول مقسمة وان العراق هو دولةواحدة موحدة فان افضل ما يحتاجه هو النظام اللامركزي اي الزيادة في الصلاحيات لحكومة الاقليم او الحكومة المحلية مع بقائها منضوية تحت حكومة المركز للمحافظة على هيبة النظام ومركزيته، وبعد ان تتهيأ الظروف المناسبة للفيدرالية بامكان الاقاليم ان تستقل ولكل حادث حديث.